

أمة
2016

222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل



مرشح «الثالثة» يعول على منجزاته في تجربته التشريعية والتنفيذية

الصانع لـ «الانباء»: راعيت المصلحة الوطنية والصالح العام في كل القوانين

سلطان العبدان

أكد مرشح الدائرة الثالثة النائب والوزير السابق يعقوب الصانع أن المصلحة الوطنية وراء كل مشروع قانون قدمه وعمل لإقراره في البرلمان أو الوزارتين.

وقال في لقاء أجرته معه «الانباء»: افتخر بتبني «محكمة الأسرة» واعتبر إنشاءها نقلة نوعية في آليات حل الخلافات الزوجية.

وأضاف أن تولي المرأة منصباً قضائياً أمر تم حسمه وبيات في طور البلورة بعد فتوى وزارة الأوقاف مضفياً أن نصف الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية تمثلها المرأة مضافاً أن رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة واجباً على المجتمع لا شفقة أو منة، واستناداً إلى ذلك أصدرت تعميماً وزارياً وجهه من خلاله إدارات وزارة العدل والقائمين على شؤونها والعاملين فيها إلى إعطاء الأولوية للمعاملات المتعلقة بأي شخص من ذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة أو كبار السن والمتقاعدين، وإلى تفاصيل اللقاء:

ماذا دوافع تقاؤه بالفوز وعلام يستند؟

فأجاب: بعد توفيق الله تعالى، أعول على أهلينا وإخواننا في الدائرة الثالثة جريونا واختبرنا مصداقنا في تبني قضاياهم ومطالبهم المحقة، ومن جانيهم سعيت ما فهم استطعت لاكون صوتهم ولسان حالهم، إن في مجلس الأمة أو لاحقاً في مجلس الوزراء، يعني، ببساطة، أنا أعرّف جيداً ماذا زرعت، ومتفائل بأن يكون القطاف طيباً إن شاء الله.

هل تعني أنك قدمت خدمات شعبية استقطبت من خلالها الناس؟

● لا أدري ماذا تقصد بقولك: خدمات؟!... ولكن أؤكد أن كل مشروع قانون أو اقتراح قدمته وعملت على تحقيقه تحت قبة البرلمان أو في وزارتي العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، كان مراعيًا للمصلحة الوطنية والصالح العام، ويخدم كل شرائح المجتمع الكويتي، أو غالبيتها العظمى على الأقل. هذا الهدف وضعته نصب عيني منذ اللحظة الأولى لعملتي في الميدان التشريعي واستمر كذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء ثم أقره مجلس الأمة، بإقرار هذا القانون بات لخصاً الأحوال الشخصية محكمة مستقلة ومخصصة في كل محافظة، وكل واحدة من هذه المحاكم تضم في مقرها دائرة المحكمة لإنشاء مراكز لتسوية المنازعات الأسرية، ومراكز أخرى في كل محافظة لتسليم المحضون ورؤية.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أهني الشعب الكويتي على صدور هذا القانون، وأشكر



يعقوب الصانع

توضيح إيجابيات هذا القانون؟

● لا أبالغ إذ أقول إن قانون إنشاء محكمة الأسرة يعد من أبرز الإنجازات التي حققتها وزارة العدل. ولا أجد غضاضة في الإعراب عن افتخاري بان هذا القانون المهم أنجز في الوقت الذي كنت فيه وزيراً للعدل، حيث تبنته الوزارة بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء ثم أقره مجلس الأمة، بإقرار هذا القانون بات لخصاً الأحوال الشخصية محكمة مستقلة ومخصصة في كل محافظة، وكل واحدة من هذه المحاكم تضم في مقرها دائرة المحكمة لإنشاء مراكز لتسوية المنازعات الأسرية، ومراكز أخرى في كل محافظة لتسليم المحضون ورؤية.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أهني الشعب الكويتي على صدور هذا القانون، وأشكر

كل من ساهم في خروجه إلى النور، وفي المقدمة المجلس الأعلى للقضاء الذي أبدى كل تعاون ودعم لمشروعه منذ بدء إعداده، كذلك اللجنة التشريعية في مجلس الأمة التي بذل أعضاؤها جهوداً مشكورة عكست تقديرهم لأهمية هذا القانون ومدى تأثيره في رفع المعاناة وتوفير الجهد عن كامل المتقاضين.

هل ثمة قرارات معينة أصدرتها، بصفتك وزيراً للعدل، تتصل بقانون إنشاء محكمة الأسرة؟

● نعم، فقد تابعت العمل لتعزيز مكانة محكمة الأسرة وتنظيم عملها وموقعها ومجلس إدارتها، فأصدرت قرارات عدة في مقدمتها إنشاء «صندوق تأمين الأسرة»، الذي يتبع مباشرة لوزير العدل ويختص بتنفيذ القرارات والتعاميم الصادرة من مجلس إدارته، لتحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله، والقيام بالتدقيق والمراجعة على أعمال المراقبات والأقسام، والتأكد من تطبيق قرارات مجلس الإدارة ولائحة الصندوق والنظم المالية الصادرة من الجهات المختصة، وصرف مبالغ النفقات للزوجة المطلقة أو الأولاد أو الأقرباء تنفيذاً للأحكام والقرارات الصادرة من محكمة الأسرة المتعترفة تنفيذها.

ما دمننا نتحدث عما قدمته من إنجازات في وزارة العدل، ماذا عن تولي المرأة منصباً قضائياً؟

● هذه المسألة ثار حولها الكثير من الجدل، واختلفت في شأنها الآراء بين مؤيد ومعارض، لكن وزارة الأوقاف أصدرت فتوى حسمت الجدل وأوقفت اللغط في هذا الموضوع الحساس، حيث أفسحت في المجال أمام المرأة للمشاركة بالسلطة القضائية، وأنا شخصياً أكدت في غير مناسبة أن تولي المرأة

منصباً قضائياً أمر تم حسمه وبيات في طور البلورة بعد فتوى وزارة الأوقاف. ولعلني أشير في هذا السياق إلى ما قلته في افتتاح مؤتمر «المرأة والقضاء»، مطع مارس الماضي، حيث أكدت حينها أن وزارة العدل توافقت مع المجلس الأعلى للقضاء على فتح باب القبول أمام خريجات كليات الحقوق والشريعة للتعين وكيلات نيابة، وفي ذلك الوقت تم تعيين 22 وكيلة نيابة وياشرون عملهن بموجب الفتوى الشرعية الصادرة من وزارة الأوقاف.

كثيراً ما تعرب عن دعمك الكامل لحقوق المرأة، هل هذا تابع من قناعاتك أم ماذا؟

● لا شك في أنها قناعاتي، وهي قناعات راسخة وثابتة فيما يخص حقوق المرأة. وقد تحدثت عنه بوضوح في مؤتمر «المرأة والقضاء» الذي نظمته «الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية»، وشاركت فيه وفود من الدول العربية، وكانت لي كلمة في المناسبة أكدت فيها أن تطور المجتمعات يقاس بدرجة التطور الثقافي والاجتماعي للمرأة ومدى مساهمتها الفاعلة في البناء الحضاري للمجتمع، وأوضحنا أيضاً أن المرأة الكويتية تمثل نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية في حقوقها؟!!

افتتحت عدداً من مراكز

التقاضي خارج قصر العدل، ما الجدوى من ذلك في رأيك؟

● لقد ثبت بالدليل الملموس أن لهذه المراكز جدوى كبيرة، لا سيما إذا عرفنا أن كلاً منها عبارة عن قصر عدل متكامل، مثل «مركز المحامي لخدمات التقاضي» الذي افتتح في مقر جمعية المحامين، حيث يحضر

أفتخر بتبني «محكمة الأسرة» وأعتبر إنشاءها نقلة نوعية في آليات حل الخلافات الزوجية

تولّي المرأة منصباً قضائياً أمر تم حسمه وبيات في طور البلورة بعد فتوى وزارة الأوقاف

نصف الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية تمثلها المرأة... فكيف لا تؤيد حقوقها؟!!

أصدرت قراراً بإعطاء الأولوية للمعاملات المتعلقة بدوي الاحتياجات الخاصة

قانون محكمة الأسرة تضمن إنشاء مراكز لتسوية المنازعات الأسرية



تطور المجتمعات يقاس بدرجة التطور الثقافي والاجتماعي للمرأة ومدى مساهمتها الفاعلة في البناء الحضاري للمجتمع

بدر الخرينج: الكويت تبني المدارس في الخارج بينما يعاني أبناؤها من تكديس الفصول

مدروساً ومسائراً لأحدث النظم العالمية لنبداً من حيث انتهى الآخرون لا من حيث بدأوا».



بدر الخرينج

أكد مرشح الدائرة الخامسة بدر الخرينج أن قضية التعليم تحتل مكان الصدارة في برنامجه الانتخابي لإيمانه العميق بأن التعليم أساس الرقي والتقدم وبه تعلق الأمر وتميز المجتمعات. وقال إن الاتفاق على التعليم ليس إهداراً للموارد كما قد ينصرون البعض، بل أنه أفضل استثمار، لأنه يدور حول أهم عنصر في منظومة التنمية الشاملة وهو العنصر البشري. واستنكر الخرينج وصول كفاية الفصول في بعض المدارس إلى 35 طالباً أو يزيد، متسائلاً: كيف يحدث هذا في الكويت التي تبني المدارس في مختلف الدول، بل وتقيم

الجامعات في مشارق الدنيا وغربها، بينما أبناؤها يعاون من التكدس داخل صفوف المدارس التي تم بناء بعضها منذ خمسينيات القرن الماضي. وقال إن من بين خطوات إصلاح التعليم النهوض بالمعلم ذاته، ومنحه جميع الحقوق والامتيازات حتى تكون مهنة ينصرون جاذبة لا طاردة، وحتى يعطي المعلم وهي يشعر بالأمان الوظيفي، وبيانه ليس أقل أهمية من غيره سواء كان طبيباً أو مهندساً أو ضابطاً، واستنكر الخرينج بالقول «إن أبناءنا ليسوا حقول تجارب، يطبق عليهم نظام جديد بين فترة وأخرى، لذلك يجب أن يكون لأي تغيير هدف وغاية وأن يكون

محمد علي: الرعاية السكنية من حقوق المواطن الدستورية ولن نفرط فيها

السكنية والتي أنشئت بموجب قانون رقم 1974/15 غير قادرة على تلبية احتياجات المواطن.



محمد علي

الورق. وأشار إلى أن مؤسسة الرعاية السكنية حتى وإن قامت بتسليم الأراضي أو البيوت الحكومية فهي تضع بحيث لا يستطيع المواطن البدء بالبناء إلا بعد 6 أو 7 سنوات بسبب عدم وجود البنية التحتية، مؤكداً أن أساس استقرار الفرد والمجتمع في كل المجتمعات هو السكن، وهو حق للمواطن الكويتي كفهله له الدستور وجاء القانون رقم 1960/40 للمساعدة بتوفير بنية تحتية لهذه المناطق ودون منحهم إناها البناء وهو توزيع أشبه ما يكون بالحبر على

أعرب مرشح الدائرة الخامسة محمد حسن علي عن خيبة أمه بسبب تفاقم المشكلة الإسكانية وعدم إيجاد الحلول المناسبة لها حتى وصل عدد الطلبات إلى 120 ألف طلب إسكاني، مشدداً على أن المشكلة الإسكانية لا تزال منذ سنوات دون حل حقيقي لها رغم الوعود الكثيرة من الحكومة والمجلس بجلها، مضيفاً أن ما تقوم به مؤسسة الرعاية السكنية من توزيع الأراضي على الورق هو أشبه بحقبة البنج، حيث أنها تسلم الأراضي للمواطنين دون وجود بنية تحتية لهذه المناطق ودون منحهم إناها البناء وهو توزيع أشبه ما يكون بالحبر على

من اختياريك الذي ارتأيتوه، وعن ترشح أحد أبناء الأسرة دعا المري للثبات لنرى مدى نجاح هذه التجربة، مشيراً إلى أن النظام الحزبي لا يمكن تطبيقه في الكويت لغلبة الجانبين القبلي والطائفي، وقال إن أسوأ قانون هو قانون البصمة الوراثية ووصفه بأنه وصمة عار في جبين الذين شرعوه، منوهاً إلى أن قانون علاج المتقاعدين ظهره الجمال وبيانه القبح إذ يجب أن يكون هذا التامين غير مشروط بقيمة وحالة ومكان ليكون قانوناً عادلاً. وقال المري أنه ضد الفرعيات كلها ولن يقوم

وبينض بالدولة من يدخل إلى قبة البرلمان من باب الفرقة والفرقيات، فكيف يشرع لنا من دخل يفعل مجرم؟! متوقفاً أن تكون نسبة التغيير في المجلس القادم من 60 إلى 70٪. وقال: نستطيع أن نوفر على الدولة عبر ثقافة الترشيد والإدبار فالذي ينفق أكثر سيخسر أكثر والمواطن البسيط سيكون أكثر حرصاً على الإدخار.



سيف المطيري

أن الحكومة تتحمل جميع أشكال الفساد الإداري والمالي وعليها استبدال الطرق التي تنتهجها في سبيل نهوض الدولة والنهوض باقتصادها من جديد.

ودعا المري إلى وجود رؤية اقتصادية جديدة من خلال قياس قوة الدولة اقتصادياً فالكويت لن تكون أقوى من الدول المحيطة عسكرياً بل اقتصادياً واجتماعياً مما ينعكس إيجاباً على المجتمع، وقال إن العلاج السياحي كلف الدولة 1480 مليون دينار وهذا المبلغ كفيل ببناء عدة مشاف تخدم من علاج المرضى في الداخل ويجب محاسبة من اجترأ على المال العام واستنزفه بهذه الطريقة الفجة المتوحشة دون مراعاة لاعتبارات أخرى، مشدداً على أن العلاج في الخارج أصبح سياحة صيفية على حساب المرضى الحقيقيين.

وذكر المري المواطنين بأن من زاد أسعار البنزين هم الأعضاء الذين اخترتموهم ليمثلوكم نيابياً فلا تغضبوا

العادل للثروة والمناصب، فالفساد الإداري أسوأ من العجز المالي لنفسه بل هو سبب الفساد المجتمعي الذي سيخلق حالة سخط مجتمعية على المسؤولين الذين فرطوا بسعادته وبتكسباته، وقال: ها نحن في مواجهة الحقيقة وعلى المحك لكن نواجهه المفسدين عبر صناديق الاقتراع بعيداً عن الطائفة والقبلية والقوية بل لكن جهداً لمصلحة الوطن ونحن اليوم نزيد مجلس أمة متمكن ومتخصصاً لا مجلس فزعة لا يدري كيف يصلح الاقتصاد. وأضاف قائلاً: إن الإصلاح الاقتصادي يبدأ من الحكومة والائتراء لا من محدودي الدخل الذين لا يملكون غير الراتب فصاحب البيت ذي الـ 400 2م ليس كالذي يتنه 2000 م وهذا محدود الدخل ليس بإمكانه رفع ميزانية الدولة من خلال راتبه الضعيف بل ذلك الذي يستفيد من الدولة وثروته ضخمة ومن خلال أصحاب الدخول الضخمة تجارياً، وأكد



ناصر المري

حكومي أو حتى نيابي من قبل، وقال: حذرت من هذه الكارثة التي حلت بالجميع عبر دراسات قامت بها مؤسسات مالية عالمية، وبسؤاله كيف سيعيش المواطن في ظل هذا الانخفاض النفطي في ظل دولة الرفاه إذ لا يجب تحميل المواطن البسيط تبعات هبوط وصعود أسعار النفط. وأضاف أن العدالة الاجتماعية هي صمام الأمان في هذا المجتمع فلا يجب تصنيف الوحدة الوطنية على أسس قومية وقبلية وطائفية بل يجب أن تكون بالتوزيع

قال مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري أن التنوع في شرائح المجتمع وتمتع الوطن بقبول الآخر من مقومات نجاح أو تقدم في البلاد، وأضاف المري في مؤتمر صحافي أمس أن التقدم الاقتصادي يجب أن يكون في أولويات السياسات، لافتاً إلى أن الحكومة تهدف إلى مجلس من يقبل برنامج التقشف القاسي المتوقع واعتقد أن هذا من ضمن أسباب حل المجلس الأخير.

وأضاف المري أن مخاطر القرارات غير المدروسة أسوأ من مخاطر انخفاض النفط، مؤكداً أنه حذر مسبقاً من انخفاض أسعار النفط ولم يلتفت أحد إلى أن حدث انخفاض أسعار النفط. وتسائل المري: من المسؤول عن الوضع بعد انخفاض النفط؟ قائلاً إن الحكومة هي المسؤولة ويجب ألا يتحمل المواطن الخطأ الحكومي أو مجلس الأمة، مضيفاً: لا توجد حلول جادة حول الهبوط الكارثي لأسعار النفط على الشعب من جانب

سيف المطيري: الدائرة الرابعة خارج أولويات الحكومة وأن الأوان لتحسين خدماتها

لكليات ومعاهد التطبيقي، حيث يعاني أهلها الأمرين من نقل الطالبات من وإلى هذه المعاهد والكليات. وأشار المطيري إلى ضرورة اتحاد نواب الدائرة الرابعة بالمجلس المقبل من أجل تنفيذ الطلب المستحقة في تحسين مستوى الخدمات ومجابهة هذا التدهور الحاصل على المستويين الصحي والتعليمي.

التصدي لهذا الإهمال، لاسيما وأن الدائرة الرابعة خارج أولويات الحكومة بسبب عدم قيام نوابها في المجالس المتعاقبة بالدور المنوط بهم، وكان وقت تصحيح المسار وتحسين مستوى الخدمات بها. واستغرب المطيري من وجود مستشفى واحد، في محافظة مثل الجهراء رغم العدد السكاني الهائل بها، كما لا توجد بزروع

دعا مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة سيف راشد سيف المطيري أبناء الدائرة إلى الالتفات يوم الاقتراع لمن يمثل همومهم وي طرح قضاياهم ويبحث عن متابعة تحسين الخدمات في الدائرة. وأكد المطيري في تصريح صحافي أن أغلب منطلق الدائرة تعاني الإهمال، وبحاجة ماسة إلى تمثيل سياسي، يكون عضداً قويا في